

العلاقات الإسنادية وأثرها في التشكيل الاستعاري النص القرآني أنموذجا

أ.م.د. محمد ذنون يونس فتحي الشمة

كلية التربية للبنات - جامعة الموصل - العراق

الملخص :

إن العلاقات الإسنادية قد تكون حاصلة في التراكيب التامة، مثل تركيب الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر...، وقد تكون واقعة في التراكيب الناقصة، مثل التركيب الإضافي والتركيب الوصفي، فهناك علاقات إسنادية تامة وناقصة، وهذه العلاقات تخضع للنظام اللغوي المتعارف لدي أبناء الجماعة اللغوية الواحدة، حيث وضعت لتأدية وظائف خطابية ومقاصد كلامية معينة، ولما كانت الأفكار والمعاني التي تجول في ذهن الإنسان متكاثرة ثرية، يحاول المتكلم إيجاد الرموز والعلاقات الإسنادية المناسبة من أجل الإيفاء بمتطلبات الخطاب وتلبية ظروف الكلام، وتحقيق التواصل النفسي والاجتماعي مع المخاطبين، ومن أجل تحقيق تلك الغايات يصطدم الناطق بمحدودية تلك العلاقات الموضوعية والرموز التعبيرية، فيلجأ المتكلم إلى خرق ذلك النظام الرمزي وتلك العلاقات الإسنادية الموضوعية إزاء وظائفها الخاصة من خلال الاتكاء على جملة من القوانين والأعراف اللغوية، التي تسمح بالقياس على تلك العلاقات الإسنادية وإيجاد علاقات أخرى، تكون أكثر قدرة على تحقيق ما يجول في ذهن المتكلم، وأكثر قدرة على التأثير في صنع عوامل، تؤدي إلى التجاوب النفسي بين أطراف العملية الكلامية.

يتناول هذا البحث جملة من العلاقات الإسنادية التي خرجت عن أصلها الوضعي، بغية تحقيق مقاصد خطابية، لا يقدر الإسناد الأصلي على الإيفاء بمتطلباته، ذلك أن المتكلم يملك مجموعة هائلة من الأفكار والمعاني الدائرة في ذهنه، عند الحديث والإفصاح عنها، وهو يلتقط من التراكيب والألفاظ ما يعينه على إيصال أدق تلك الأفكار

والمعاني، وعندما لا تتسع مديات التراكيب والعلاقات الإسنادية لنقل تلك المعاني المكتنفة، والخبرات المتراكمة يلجأ الى إيجاد علاقات إسنادية أتاحتها النظام اللغوي المتعارف لدى أبناء الجماعة اللغوية الواحدة، بكل وعي وشعور منه بأهمية تلك العلاقات في إيصال وإبلاغ ما يمتلكه من معارف ومعان ومداليل، وهو مجرد خارج عن النظام الأصلي غير مستحدث لنظام تعبيرى جديد، وإنما منتقل من طريقة تعبيرية توازي الوضع الأصلي للتركيب، الى طريقة تعبيرية تخرق النظام النحوي المعهود بعلاقات اسنادية وتراكيب معدولة عن أصلها لتحقيق ظروف خطابية ومقاصد قولية جديدة، ومن دون ذلك الخروج والخرق للعلاقات التركيبية والاسنادية الأصلية لا يمكن تحقيق ما يبتغيه المتكلم من تأثير نفسي واجتماعي، بل تصاب أصل الفكرة بالضمور والإعياء.

لقد أدرك الدارسون للنص القرآني وجود علاقات إسنادية، خارجة عن الأصل الوضعي للتركيب، منذ بدايات الدرس اللغوي عند العرب، حيث جاءت كتب مجازات القرآن ومعانيه، تحاول الوقوف على تفسير تلك النصوص، وبيان صور الخروج عن العلاقات الإسنادية المعروفة، وأسباب ذلك الخروج ومؤثراته في إكمال عمليات التواصل والإفهام، التي يريد القرآن الكريم تحقيقها وإبلاغها للعالمين.

العلاقات الاسنادية وأثرها في التشكيل الاستعاري النص القرآني أنموذجا

إن المتكلم باللغة التي تعلمها منذ الصغر، واكتسبها من البيئة اللغوية التي ينتمي إليها، يستعمل تلك الرموز الصوتية التي يعرف دلالاتها وأبعادها الخطابية، ويضع كل مفردة وتركيب منها في موضعه اللائق الخاص، بحيث لا يثير الاستغراب لدى الجماعة اللغوية التي تتعامل معه في مختلف وشتى تلك المعاملات، لأنه يسلك سلوكا لغويا طبيعيا، وينتقي من الالفاظ والدلالات والتراكيب ما يجعله مقبولا ومستساغا لديهم، ولكنه بمجرد أن ينحرف في استعمال تلك الرموز الصوتية، أو يعدل عن النظام المعهود لدى المخاطبين في تلك المواقف التي يعبر عنها، تجد الاستغراب لديهم ماثلا، والانتباه الى حدوث نوع من الكسر لأفق التوقع عندهم موجودا، وما حدث ذلك إلا بسبب خروجه عن المألوف من الاستعمال اليومي للنظام اللغوي، وقد يقوم بعض السامعين لتلك

الجمل بالتصحيح إن اشتملت على خطأ، لا يمكن قبوله في التعبير، أو إعجاب بالطريقة التي استعملها، لما فيها من ذكاء في الانتقاء التعبيري للغرض الذي ينشده، قال ابن منظور في بيان المعنى اللغوي للعدول ومأخذه: "عدل عن الشيء يعدل عدلا وعدولا: حاد، وعن الطريق: جار، وعدل إليه عدولا: رجع، وما له معدل ولا معدول، أي مصرف، وعدل الطريق: مال"⁽¹⁾، وقال ابن فارس: "العين والبدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمضادين، أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج"⁽²⁾، ولقد صنف الدكتور صلاح فضل العدول الى نوعين: خارجي، وهو عدول أسلوب النص عن معيار اللغة المعينة، وبذلك يقترب مفهوم العدول من الشاذ والنادر، وعدول داخلي، وهو عدول وحدة لغوية عن المعيار الممتد في النص، أو انفصال وحدة لغوية ذات انتشار محدود عن القاعدة المسيطرة على النص في جملته"⁽³⁾.

ومن هذا الأساس توجهت أنظار اللغويين والنقاد والبلاغيين، الى دراسة الأدب العربي شعرا ونثرا، فقد أحسوا لعوامل عديدة بأهمية دراسة ذلك الانتاج الأدبي الرائع، الذي يحوي على فكر الأمة وتاريخها وحضارتها، بل تقدموا الى دراسة الخطاب الالهي المتمثل بالقرآن العظيم والسنة النبوية؛ للاهتمام بمعلمهما، وفهم ما يريد الله تعالى من الناس؛ ليكونوا على قدر المسؤولية في تحمل أعباء الدعوة، والإرشاد اليه.

لقد وجد هؤلاء العلماء في تلك الرموز، والألفاظ المستعملة في تلك النصوص المدروسة، مستوى تعبيري يمثل الحالة الأصلية للتعبير، والقانون المتبع في إيراد الكلام وتكوينه وفق المناسبات والظروف الخطابية الخاصة به، وسموا ذلك المستوى من التعبير ب(أصل الوضع)، على مستوى الصيغ والتراكيب والدلالات، وقرروا أن المتكلم إذا استعمل اللفظ فيما وضع له كان استعماله على الحقيقة اللغوية التي عرفت من خلال الاستقراء والتتبع، فالمتكلم عندما يقول: أمطرت السحابة مثلا، ونزل المطر، وسقى الأرض، وأخرج الله العشب، يكون قد استعمل ألفاظا حقيقية في معناها، ولم يخرج في استعماله على مستوى الألفاظ المفردة والتراكيب عن الاستعمال الوضعي الأصلي لها، ولكنهم رأوا أن

⁽¹⁾ لسان العرب- ابن منظور: 11/134..

⁽²⁾ معجم مقاييس اللغة- ابن فارس: 4/246.

⁽³⁾ علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته- صلاح فضل: 211.

الأغراض التي يراد التعبير عنها متكاثرة، والمعاني التي تجول في ذهن الإنسان متنوعة، وأن هناك غايات لا يمكن للمتكلم تحقيقها من خلال الالتزام بالتعبيرات الحقيقية للغة، فهو يريد المبالغة أحيانا، أو تشخيص المعاني المعقولة وتحويلها الى محسوسات مرئية ومتجسدة، أو يريد المتكلم من خلال ترك المعهود من الحقائق الى إثارة انتباه المخاطب، وكسر أفق توقعه من الخطاب، " وقد أشار الاسلوبيين المحدثون الى أن نظرية العدول السياقي تمثلت عند ريفاتير، فالسياق كما يحدده: هو نموذج لغوي ينكسر بعنصر غير متوقع، والتضاد الناجم عن هذا الاختلاف هو المثير الأسلوبي"⁽¹⁾، فإن إحداث الغرابة أمر مقصود أيضا للمتكلمين، ولا يتم له هذا الأمر إلا من خلال الإتيان بتشكيلات كلامية غير معهودة، ذلك أن: العدول يقطع رتابة النص بما يضيفه من تحولات في التراكيب، تثير دهشة المتلقي وتلفت انتباهه، وذلك بكسر أفق التوقعات لدى المتلقي، من خلال حركة التراكيب في موضعها، وتحورها تحورا غير مألوف، يبرز دلالة، فيها كثير مما لا يتوقعه المتلقي⁽²⁾، فهو يخرق النظام اللغوي المعهود فحسب، دون خرق النظام اللغوي بأكمله، ويسمى هذا الخرق ب(العدول) الذي عرف بأنه: "ظاهرة اسلوبية فنية؛ لأنه عدول عن المستوى النمطي العادي من اللغة الى المستوى الفني من الكلام"⁽³⁾، فقد وجد هؤلاء العلماء أن المتكلمين يخرجون عن الأصل الكثير المتبع من خلال ما أسموه بالمجاز، والعدول من الحقيقة إليه تلبية لمآرب خطابية، وغايات ومقاصد كلامية، لا يمكن للحقيقة أن تلبيه، ولا لأصل الوضع أن يحققه: " فعن طريق الصورة المجازية يستطيع المبدع إقامة علاقات جديدة بين الإنسان والأشياء، وتلتقي الأشياء والموجودات التقاء يتجاوز الممكن، لكنه لا يتجاوز الخيال"⁽⁴⁾، فوجدوا المتكلم يقول: نزل السماء، ورعينا الغيث، وخرج العشب، وشخصوا تلك المجازات، ووضعوا لها أسماء ومصطلحات تعرف بها عند التعليم والتحليل، والذي يجمع كل تلك المباحث الكثيرة، والمسائل العلمية العديدة هو أن المتكلم عدل عن الأصل وخرج عن المعهود على صعيد اللفظ المفرد والتراكيب معا، فهناك تجوز في المفردة وتجاوز في الاسناد، يقول عبد القاهر عند تعريف

⁽¹⁾ م.ن: 225.

⁽²⁾ ظاهرة العدول في البلاغة العربية، مقارنة أسلوبية- عبد الحفيظ مراح: 40، 72.

⁽³⁾ الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم- الهمنداي: 141.

⁽⁴⁾ التصوير البياني بين القدماء والمحدثين- يوسف: 9.

المجاز صرفيا ولغويا مع ربطه بقضية العدول والخروج عن المعهود الخطابي إن: "المجاز مفعول من جاز الشيء يجوزه إذا تعناه، وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز، على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولا"⁽¹⁾

فكان المجاز مجازين: لغويا وعقليا، فاللغوي: هو الذي يكون التجوز فيه باستعمال الألفاظ في غير معانيها اللغوية، وأما العقلي فيكون في الاسناد بين مسند ومسند إليه، والتجوز في هذا القسم يكون في حركة الفكر بإسناد معنى من المعاني، مدلول عليه بحقيقة أو مجاز إلى غير الموصوف به في اعتقاد المتكلم، لملازمة ما تصحح في الذهن هذا الاسناد تجوزا، بشرط وجود قرينة صارفة عن إرادة كون الاسناد على وجه الحقيقة⁽²⁾، ولكن إلى أي مدى يسمح للمتكلم بالخروج عن الأصل، هنا توقف هؤلاء العلماء لمعرفة مديات ذلك الخروج، والإمكانيات التي يسمح للمتكلم بالقياس عليها، فلم يقعد اللغويون والبلاغيون والنقاد قاعدة خارجة عن النظام اللغوي المعهود تؤدي إلى أسر أفواه المتكلمين، ووضع الأغلال على معاصم أقلام الكتاب والمبدعين، لأن اللغة بقوانينها وطبيعتها وقابليتها تحافظ على نفسها من ذاتها، فلم يفرضوا قاعدة ولم يلزموا متكلما إلا من خلال ما فهموه من طبيعة اللغة وإمكانياتها، فقد وجدوا أن المجاز على صعيد اللفظة المفردة تحكمه علاقات تسوغ للمتكلم استعمال اللفظة بعيدا عن أصلها الوضعي، وأشروا تلك العلاقات في مباحث المجاز اللغوي المرسل، من السببية والكلية والجزئية وباعتبار ما كان وما يكون والمكانية والزمانية... الخ، وقرروا أن المتكلم إذا أراد استعمال لفظة في غير المعنى الموضوع له أصالة، عليه أن يتمثل تلك العلاقات ويجد مسوغا لكلماته من خلالها، وليس ذلك فرضا عليه أو حرمانا له من قنوات تعبيرية يمكن الإفادة منها، وإنما كان تمثلا وإدراكا لعمل المبدعين السابقين من الشعراء والأدباء، الذين لم ينقلوا اللفظ من مجال دلالي إلى آخر، ولم يخرجوا لفظة من أصل وضعي إلى استعمال قشيب بديل إلا من خلال وجدان علاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد المستعمل فيه اللفظ، وفي هذا الأمر يقول ابن جني: "وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان

⁽¹⁾ أسرار البلاغة- عبد القاهر الجرجاني: 395.

⁽²⁾ البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها- الميداني: 563.

ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه⁽¹⁾، ومن دون وجود تلك العلاقات بين الألفاظ تغدو الدلالة غير قابلة للفهم، ومستعصية على التحليل، واللغة كأهم نظام رمزي لا بد أن تشمل عناصرها على ما يوصل المقصد الكلامي ويوضح الغاية الخطابية، وإلا لفه الغموض المؤدي إلى الإعضال والتعقيد من دون فائدة تذكر.

قرر اللغويون والبلاغيون والنقاد أهمية الخروج عن الأصل الوضعي للاستعمال، ودرسوا أسباب ذلك الخروج وغاياته، وربطه الرازي بملكة الخيال بقوله: "من مسوغات حمل اللفظ على المجاز والعدول عن حقيقته، هو التعبير عنه بصيغة تصويرية مدارها الخيال"⁽²⁾، ولكن الخروج لا يكون مقبولا إلا وفق علاقات وسياقات، توضح سبب ذلك العدول حفاظا على اللغة من الضياع والتغير، على مستوى المفردة والتركيب معا، فالانتقال من الحقيقة إلى المجاز لا بد أن يكون وفق علاقة، وهي في الاستعارة علاقة المشابهة، مع ضرورة وجود قرينة، تمنع إرادة المعنى المستعار منه، بل إرادة المعنى المستعار له، أي تناسي التشبيه لا نسيانه بالكلية، ومن دون الاعتماد على العلاقات في المجاز يكون استعمال اللفظ غير مضبوط ولا مفهوم، ولذا لا يجوز أن يقول متكلم: سرت على السماء، وهو يقصد بها الأرض؛ لعدم وجود علاقة تسوغ الانتقال، أو سبب يوجب الخروج عن الأصل، هذا ما يخص المجاز اللغوي المرسل، وأما النوع الثاني من المجاز اللغوي القائم على علاقة المشابهة بين الأصل والفرع، والذي أسموه بالاستعارة، فقررنا أن المتكلم لا يحق له الاستعارة إلا بعد وجود علاقة مشابهة بين المعنى المستعار له والمستعار منه، فالخروج عن الأصل محكوم بوجودان تلك العلاقة، ومن دونها تكون الاستعارة غامضة ومعيبة، ومؤكدين في الوقت ذاته على أهمية وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي للمستعار منه، فالتكلم عندما يقول: رأيت أسدا، لا بد أن توجد قرينة لفظية أو عقلية على أن المراد رجل شجاع، وليس المراد الأسد، وإلا لكان النص حقيقة لا عدول فيه، فالقرينة تؤيد إرادة المجاز، وتدعم العدول عن الأصل، فليس هناك نسيان للمشبه بالكلية، وإنما هي حالة من التناسي، المقصودة للعملية الخطابية، إذ شتان بين معنى: رأيت رجلا شجاعا، ورأيت أسدا، كما سنوضحه بعد، وأما القسيم للمجاز اللغوي

⁽¹⁾ الخصائص - ابن جني: 267/3.

⁽²⁾ فخر الدين الرازي بلاغيا - هلال: 221.

فهو المجاز العقلي الاسنادي، حيث تنشأ علاقة اسنادية بين أمرين لا ترابط بينهما في الواقع، ولذا عرفوه، بأنه: اسناد الشيء الى غير من هو له، كما يظهر في قولنا: صام النهار، وقام الليل... وأمثاله، وقرروا فيه أيضا إمكانية القياس عليه وفق علاقاته المستقرة من الزمانية والمكانية والفاعلية والمفعولية والحالية والمحلية....

وهكذا أدرك اللغويون والبلاغيون والنقاد أن الكلام يسير وفق مستويين، المستوى المعهود له، وهو المستوى الحقيقي الذي تتطلبه ظروف ومناسبات معينة، لا يمكن للمجاز أن يقوم مقامه فيها، بل لا يمكن للمجاز أن يستعمل فيها بشكل كثير، كلغة العلم والقضاء والسياسة والقانون، والمستوى غير المعهود الذي يترك فيه الأصل، ويعدل إليه الى المجاز لاقتضاء الحال التعبير به، ويعبر بعضهم عن المستويين بالقول: "السياق هو الأصل أو القاعدة، التي يعدل عنها الأسلوب مخالفا للسياق، لنكتة بلاغية أو غرض بلاغي، تطابق به مقتضى الحال"⁽¹⁾، إلا أن هؤلاء الدارسين لم يجدوا العدول عن الأصل في المجاز فقط، وإن كان صورة من صوره، بل وجدوه في أغلب صور دراساتهم اللغوية المختلفة، فهو موجود في علم الصرف المهتم بالصيغ، وفي علم النحو المهتم بالتركيب صحة وخطأ، وفي علم المعاني المهتم بالنظم والتأليف تقديمًا وتأخيرا وحذفاً وذكرًا ووصلا وفصلا...⁽²⁾، فكانوا يقررون الأصل الوضعي للصيغة والتركيب والنظم، ثم يقومون بدراسة تلك الصور المعدولة عن أصلها لتحقيق وظائف خطابية جديدة، يقول الدكتور فاضل السامرائي: "كل عدول من تعبير الى تعبير لا بد ان يصحبه عدول من معنى الى معنى"⁽³⁾، والذي يفهم من هذا أن العدول يكون في المفردات والمركبات، وفي المعاني المجازية المعدولة عن حقائقها الأصلية، وليس صوابا قصر العدول على ما يحدث داخل السياق، بل العدول يشمل ما يحدث داخل السياق، أو مع سياق افتراضي، أو ما يخالف أصل الوضع كالمجاز مع الحقيقة، بل في العدول عن التعبير اليومي المعهود بجمله المعروفة في مواقفها المرتبطة بها هو عدول أيضا، ولذا فالكلام الأدبي هو عدول محض،

⁽¹⁾ الاعجاز الصرفي- الهنداوي: 159.

⁽²⁾ الأصول- تمام حسان: 138 وما بعدها.

⁽³⁾ معاني النحو- فاضل السامرائي: 9/1.

وهذا معنى قولهم: "كل عدول لا بد أن يكون مسبقا بقاعدة يعدل عنها ويقاس إليها مدى هذا العدول"⁽¹⁾.

ولو ألقينا نظرة عجلى الى علم المعاني ومباحثه، لوجدنا ظاهرة العدول عن الأصل في العلاقات الاسنادية منتشرة بكثافة فيه، فقد دارت مباحثه في كثير من جوانبها حول العدول عن النمط المؤلف على حسب مفهوم أصحاب اللغة، وتقاليدهم في صناعة الكلام⁽²⁾، وعندما نأتي الى علم البيان، أعني مباحث الحقيقة والمجاز، نجد هؤلاء اللغويين والنقاد والبلاغيين على الرغم من اهتمامهم بقضية تقسيم المجاز الى لغوي وعقلي، أعني ما يكون في أطراف الإسناد، وما يكون في الإسناد، لا يتناسون دور التركيب والعلاقات الاسنادية الداخلية في الاستعارة، وبيان أهميتها السياقية، فيرون العدول حاصلًا على صعيد اللفظة المفردة، سواء كان المجاز اللغوي مرسلًا أم استعاريًا، مع بيان أثر التركيب في تشخيصه، وبيان القيمة الفنية والجمالية التي جاءت الاستعارة لتحقيقها، يقول عبد القاهر: "اعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين: قسم تعزى المزية والحسن فيه الى اللفظ، وقسم يعزى ذلك فيه الى النظم، فالقسم الأول: الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة، وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر"⁽³⁾، ولا تعارض في هذا مع إيمانه بأن مزية الاستعارة وغيرها من صور المجاز تابعة لفكرة النظم، لأنه في معرض بيان الفرق التعليلي، بين المجاز اللغوي الواقع في الألفاظ والمجاز العقلي الواقع في التراكيب، لأنه كان يحلل تلك الصور المجازية وفق المستوى التركيبي، ومراعاة مختلف صور التشكيل الكلامي الذي وردت الاستعارة ضمنه، ولأجل تحقيق الضبط في التقسيم بين الموضوعات البلاغية وجد القزويني التجوز والعدول في المجاز العقلي حاصلًا على مستوى التركيب والإسناد فأخرجه من ساحة البيان، وألقاه في ميادين علم المعاني، ولعل السكاكي للسبب نفسه أخرجه (المجاز العقلي) من التجوز والعدول في الإسناد الى التجوز في اللفظة المفردة، فألقاه في مباحث الاستعارة

⁽¹⁾ الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم- الهتاري : 156.

⁽²⁾ البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب: 199.

⁽³⁾ دلائل الأعجاز- عبد القاهر الجرجاني: 429.

المكنية⁽¹⁾، من أجل هذه القضية الجوهرية جاء هذا البحث ليبين ويثبت أن المجاز اللغوي المرسل والاستعاري، وإن كان حاصلًا على صعيد اللفظة المفردة، إلا أن التركيب والنظم المحيط باللفظ المستعار يشكل فكرة الاستعارة، وقيمتها ومكانتها التي لا يمكن أن تفهم معزولة عن التركيب كله، بل لا قيمة للفظة المستعارة من دون وجود الألفاظ المحيطة بها والمشكلة لمعناها وإيحاءاتها، فالعدول عن الأصل في المجاز اللغوي المرسل والاستعاري لا يشككه اللفظ المفرد وحده، وإنما يعينه التركيب والعلاقات الاسنادية المحيطة به، ويساعد على توضيحه وإزالة الغموض في دلالاته، ففي هذا التركيب الذي يقع فيه المجاز المرسل والاستعاري توجد القرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي، وتوجد القرائن المرشحة والمجردة التي تلائم المستعار له والمستعار منه، بل يحتوي التركيب على إثبات خاصة من خواص المشبه به المحذوف في الاستعارة المكنية، ومن دون هذا الإثبات التخيلي لا تتحقق الاستعارة المكنية، فكيف يمكن لنا أن نعتقد أن الأسلوب الاستعاري والمجاز المرسل يحصل فيهما العدول في اللفظ المفرد دون مساعدة عناصر التركيب المحيطة به، والعلاقات النحوية الإسنادية على ترشيحه وتجريده وتخيله؟ ولا يمكن لنا بحال أن نعتقد أن أولئك النقاد والبلاغيين قد قصروا التشكيل الاتعاري على اللفظ المفرد الذي تقع الاستعارة فيه، لأن ذلك كان في معرض التعليم وتحديد البؤرة التي ظهرت الاستعارة فيها، بل سعوا كما يظهر من دراساتهم التحليلية للاستعارة على الكشف عن دور العلاقات الاسنادية في ذلك التشكيل الاستعاري، وبينوا أهمية الروابط بين أجزاء التركيب كله، فالبلاغي والناقد وإن كانا باحثين عن الجمال في النص، إلا أنه معني في الوقت ذاته في الطريقة التعليمية التي تحدد الاستعارة، وكيف يقدر القارئ والمتعلم على تلمسها، والتعرف عليها، ولا يعني هذا التعليم قصرهم التشكيل الاستعاري على لفظة مفردة في النص، بل هم الذين أشرروا التركيب الاستعاري كله، من خلال بيان أنواع الاستعارة، ودور التركيب في مؤازرة المعنى المستعار أو المستعار منه.

يأتي هذا البحث ليدرس التشكيل الاستعاري من وجهة نظر تركيبية نحوية، حيث سلت أغلب البلاغيين اهتمامهم في دراسة ظاهرة الاستعارة، على أثر الانتقال من

⁽¹⁾ الايضاح في علوم البلاغة- القزويني: 35/1، ينظر أهم استدراقات الخطيب على السكاكي، بحث عبد الله العمري، وهو متاح على الشابكة، faculty.ksu.edu.sa

لفظ الى لفظ آخر في التعبير، نتيجة وجود علاقة المشابهة بين المستعار له والمستعار منه، أي أن زاوية نظرهم تعقت بلفظة معينة، تتم فيها عملية الانزياح والاستبدال لوجود علاقة المشابهة، وإن لم يتركوا في ذلك دور التركيب بأجمعه في رسم الاستعارة، وإظهارها بالشكل اللائق، فنراهم يتوقفون على سر العدول والاستبدال من لفظ المشبه الى لفظ المشبه به وبالعكس، من دون تناسي دور العلاقات الاسنادية والتركيب الذي حلت فيه الاستعارة، بما يسمى تشكيلا استعاريا، تلعب الاستعارة فيه دور البؤرة المركزية، ويساعد التركيب على تجلية تلك البؤرة، وإضفاء القوة والحيوية عليها، ولا نريد من هذا القول الخلط بين الاستعارة التي تقع في اللفظ، والمجاز العقلي الذي يقع في الإسناد، فمن المعلوم أن أساس تقسيم المجاز الى لغوي وعقلي، قائم على أن اللغوي واقع في اللفظ، سواء كان مسندا أم مسندا إليه أو من متعلقتهما، في حين أن المجاز العقلي قائم في الإسناد والإثبات⁽¹⁾، وإنما نهدف إلى إبراز أثر العلاقات التركيبية على الاستعارة الواقعة في الألفاظ، وكيف تسهم في تشخيص الاستعارة وإبرازها، وإضافة عناصر الروعة والجمال إليها.

وقبل الولوج في دراسة أثر العلاقات الاسنادية في التشكيل الاستعاري نعرف بالاستعارة على سبيل الإيجاز، فهي عند الجاحظ: "تسمية الشيء باسم غيره اذا قام مقامه"⁽²⁾، ويسمي الجاحظ الاستعارة باسم البديل أحيانا، ويقول في سبب التسمية في قوله تعالى: (فقلها فلنا هي حية مسمى / طه- آ: 20): "ولو كانوا لا يسمون انسيابها وانسيابها مشيا وسعيها لكان ذلك مما يجوز على التشبيه والبديل، مؤل قلم الشيء مقام الشيء أو مقام صاحبه: فمن عادة العرب أن تشبهه به في حالات كثيرة"⁽³⁾، ونجده يعلق على قول الشاعر:

وطفقت سحابة تغشاها ** تبكي على عراضها عينها

فيقول: "وجعل المطر بكاء من السحاب على طريق الاستعارة، وتشبيه الشيء باسم غيره إذا قام مقامه"⁽⁴⁾، والجاحظ حريص على بيان أن المجاز في التشكيل

⁽¹⁾ ينظر أسرار البلاغة- الجرجاني: 370.

⁽²⁾ البيان والتبيين- الجاحظ: 1/ 153.

⁽³⁾ الحيوان- الجاحظ: 4/ 273.

⁽⁴⁾ البيان والتبيين- الجاحظ: 1/ 116، 153.

الاستعاري قائم على علاقة، بين الأصل واللفظ المعدول إليه، وتلك العلاقة يسميها المشابهة، ويحدد الرماني في تعريفه سبب العدول الى الاستعارة، ويشير الى قضية تعليق الألفاظ بطريقة غير معهودة في عمليات التعليق الإسنادية، بقوله: "الاستعارة تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة، على جهة النقل؛ للإبانة"⁽¹⁾، وعرف عبد القاهر الجرجاني الاستعارة بالقول: "أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء الى اسم المشبه به، فتعيده المشبه وتجريه عليه، تريد أن تقول: رأيت رجلا هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء، فتدع ذلك وتقول: رأيت أسدا"⁽²⁾، فهو يؤكد أن أصل التشكيل الاستعاري هو فن التشبيه المعروف في علم البيان، إلا أنه جرت عملية اقتصار على ذكر المشبه به دون المشبه، وذلك ما يحدث في الاستعارة التصريحية. ولكن اللافت في الأمر تحليله للاستعارة ببيان أجزاء التركيب الأصلية، مصورا الحذف الذي طرأ عليها وسببه، ويوضح ابن الأثير الاستعارة التصريحية من خلال تحليله لبيت أحد الشعراء، بالقول: "الاستعارة نقل المعنى من لفظ الى لفظ لمشاركة بينهما، مع طي ذكر المنقول إليه، وطريقه أنك تريد تشبيه الشيء بالشيء مظهرا أومضمرا، وتجرد الى المشبه فتعيده اسم المشبه به، وتجريه عليه، ومثال ذلك قول الشاعر:

فرعاء إن نهضت لحاجتها * * عجل القضيب وأبطأ الدعص

فالشاعر أراد تشبيه القد بالقضيب والردف بالدعص، الذي هو كثيب الرمل، فترك ذكر التشبيه مظهرا ومضمرا، وجاء الى المشبه وهو القد أو الردف، فأعاره المشبه به، وهو القضيب والدعص وأجراه عليه"⁽³⁾، وعرف السكاكي الاستعارتين التصريحية والمكنية بقوله: "أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به"⁽⁴⁾، فيشمل هذا التعريف الاستعارة التصريحية والمكنية معا، في حين يعرف القزويني الاستعارة المكنية بقوله: "قد يضم التشبيه في النفس، فلا يصح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه، ويدل عليه بأن

⁽¹⁾ النكت في إعجاز القرآن- الرماني: 85.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز- عبد القاهر: 52.

⁽³⁾ المثل السائر- ابن الأثير: 83/2.

⁽⁴⁾ مفتاح العلوم- السكاكي: 174.

يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به، من غير أن يكون هناك أمر ثابت حسا أو عقلا،
أجري عليه اسم ذلك الأمر، فيسمى التشبيه استعارة بالكناية، أو مكنيا، وإثبات ذلك
الأمر للمشبه استعارة تخيلية"⁽¹⁾، ونختتم هذه التعريفات بما ذكره بعض المعاصرين من
تعريفها بالقول: "الاستعارة في الاصطلاح: تشبيه حذف منه المشبه أو المشبه به، ولا بد أن
تكون العلاقة بينهما المشابهة دائما، كما لا بد من وجود قرينة لفظية أو حالية، مانعة من
إرادة المعنى الأصلي للمشبه أو المشبه به"⁽²⁾.

ومن الملاحظ في هذه التعريفات أنها تركز على اللفظ الذي جرت عليه عملية
الاستبدال، وكأن التشكيل الاستعاري يكونه اللفظ المفرد وحده، الذي حذف المشبه فيه،
أو المشبه به منه، مع أن التركيب الإسنادي الذي يقع فيه اللفظ المستعاري يشارك مشاركة
فاعلة في تحديده والتنويه به، إذ لا يمكن أن ندرك وقوع الاستعارة في اللفظ المفرد من
دون التركيب الذي يقع فيه، بل إن التركيب الإسنادي هو الذي يعطينا الومضة، على
معرفة أن اللفظ المستعمل فيه، قد استعير من حقل دلالي آخر، ومن دون التركيب لا
يمكن لذلك الإدراك أن يحصل، ولا يعني هذا أن أولئك العلماء الأفذاذ الذين أشروا هذا
الفن البلاغي المهم، وحددوا أنواعه وأقسامه لم يجللوا الاستعارة الواقعة ضمن التركيب
ودور التركيب في التنويه بها، وإنما انشغل قسم كبير منهم في تحديد العملية التشبيهية
الواقعة في الاستعارة، فانتبهوا إلى أن اللفظ المستعار هو أحد طرفي العملية التشبيهية،
وبينوا أن الاستعارة قد وقعت في ذلك اللفظ دون غيره، وهذا الأمر مهم في تحديد بؤرة
الفن وجذره الأساسي، ولكن لا يعني ذلك أن نتناسى دور التركيب والأسناد غير المعهود،
الذي عرفنا بالاستعارة في ذلك التشكيل الاستعاري ورسم ملامحه، وعمدوا بعد تحديد
بؤرة التشكيل الاستعاري على بيان القرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي، سواء كانت
القرينة منتمية إلى التركيب اللفظي، أو منتمية إلى البنية العقلية التي تحكم عملية
الخطاب وتديره من طرف خفي، فكانت القرينة: لفظية وعقلية، كما انتبهوا في الاستعارة
المكنية إلى دور التركيب اللفظي في الإشارة إلى خصائص المشبه به المحذوف من التشكيل
الاستعاري، وأن اسناد ذلك الاسم أو الفعل إلى اللفظ المستعار، يقوي التخيل الذي

⁽¹⁾الإيضاح في علوم البلاغة- القزويني: 309/2.

⁽²⁾معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب- مجدي وهبة وكامل المهندس: 19.

أحدثته الاستعارة المكنية، فيما سبي بالاستعارة التخيلية⁽¹⁾، وأشاروا إشارة صريحة أثناء تحليلهم للاستعارة الى دور التركيب في ترشيح وتجريد الاستعارة⁽²⁾، من خلال ذكر اللفظ الملائم للمشبه أو المشبه به، ومع كل هذه العبارات الصريحة المدللة على انتباه البلاغيين، لأثر التركيب كله في تحديد الاستعارة وأنواعها، نجدهم معنيين كثيرا بالعلاقات الإسنادية، التي تدخل مع الاستعارة في تكوين ما يسمي (التشكيل الاستعاري)، ذاك أنهم أرادوا أن يفصلوا بين التجوز في المفردات، والحاصل في المركبات، فرأوا أن المجاز اللغوي المرسل والاستعاري واقعين ضمن المفردات، التي عدل فيها عن أصلها الوضعي، في حين كان مبحث المركبات والاهتمام به واقعا في علم المعاني، ولذلك قام القزويني بنقل مبحث المجاز العقلي من علم البيان وأدخله في علم المعاني⁽³⁾، وهذه النوايا التقسيمية الممعنة في التحديد العلمي المضبوط، قد تحرمنا من الرؤية الحقيقية لمباحث علم البيان، فإن المجاز وإن كان حاصلًا في المفردات، لكن التركيب يسهم في تحديده، وبيان حقيقته الأصلية التي عدل منها، كما يحتوي التركيب على القرائن المساعدة على فهم التجوز والخروج عن الأصل، ولذا نجد سيبويه قبل أن تحدث عمليات التقسيم الكثيرة للمباحث اللغوية، يتناول في كتابه مسائل وقضايا تتعلق بمباحث علمي المعاني والبيان، مع أن كتابه في الأصل يبحث في النحو وقواعده ومسائله، كما يشير لذلك الشاطبي بقوله: "فسيبويه وإن تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، وأن المفعول منصوب، ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني"⁽⁴⁾، وتابعه في ذلك الاهتمام من البلاغيين عبد القاهر الجرجاني، الذي آمن بأن إعجاز القرآن كامن في نظمه وطريقة ترتيبه، وكيفية رصف الألفاظ بعضها ببعض، رصفا يقود القارئ والسامع الى الإيمان بأنه نص معجز، لا يقوى على تأليفه ونظمه البشر؛ فهو يرى استحالة أن يكون التحدي حاصلًا بالكلم المفردة، أو بمعانيها التي تدل عليها بوضع اللغة، وكذلك ليس هو الاتيان بكلام في زنة كلمات القرآن

⁽¹⁾ البلاغة فنونها وأفنانها، علم البيان- فضل عباس: 179.

⁽²⁾ م.ن: 206.

⁽³⁾ الإيضاح في علوم البلاغة: 31/1.

⁽⁴⁾ الموافقات- الشاطبي: 54/5.

بمقاطعه وفواصله: " لم يبق إلا أن يكون الإعجاز في النظم والتأليف، والنظم والتأليف ليس شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، فالنظم: أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله"⁽¹⁾، ومن أجل توضيحه هذه الفكرة اللغوية من جانب، والعقدية من جانب آخر، كان يردد أن الإعجاز لا يكون في الألفاظ المفردة، ولو كانت مجازاً أو استعارة أو بديعاً، وإنما يكمن في النظم الذي وقعت الاستعارة فيه، والتركيب الذي حلت فيه، يقول في ذلك: "الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"⁽²⁾، ومع ذلك فهو يؤمن أن الاستعارة لأسباب علمية تكون في اللفظ المفرد، ولكنه وسع هذا الأمر، ونظر إلى دور التركيب في اللفظ المستعار، وانتهى إلى أن الاستعارة وإن وقعت في لفظ مفرد كالتصريح والمكنية؛ إلا أنها خاضعة للتركيب الذي يظهر ملامحها، ويعرف السامع والقارئ بحدوثها، بدليل أنه كان لا يرى المزية في الاستعارة بحد ذاتها؛ لأنها لفظ مفرد، وإنما يرى الإعجاز من خلال النظم والتركيب الذي وقعت الاستعارة فيه، ويتوقف على قوله تعالى: (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل به) وقيل للظالمين / هود- آ: 44، ليقول: " وهل تشك إذا فكرت في قوله تعالى: (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعد للظالمين) ، فتجلى لك منها الإعجاز، وهرك الذي ترى وتسمع ! أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة، والفضيلة القاهرة، إلا الأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة وهكذا. إلى أن تستقرها إلى آخرها، وأن الفضل - تلج ما بينها وحصل من مجموعها، إن شككت فتأمل ! هل ترى لفضلة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها، وفردت لأت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية، قل : ابلعي، واعتبها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وإلى ما بعدها، وكذلك فاعتبر سائر ما يليها، وكيف بالشك في ذلك، ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن تؤدبت الأرض، ثم لمّرت، ثم في أن كل النداء ب(يا) دون أي، نحو: يا أيها الأرض، ثم إضافة الماء إلى الكاف، دون أن يقال : ابلعي الماء، ثم أن تبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها، ونداء السماء

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 77.

⁽²⁾ أسرار البلاغة: 4.

وأمرها كذلك بما يخضها، ثم أن قيل : وغيض الماء، فجاء الفعل على صيغة فعل الدالة على أنه لم يفض إلا بأمر وأمر وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى: (قضي الأمر) ، ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور، وهو (استوت على الجودي) ، ثم إضمار السفينة قبل الذكر، كما هو شرط الفخامة والبلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة قيل في الخاتمة بقيل في الفاتحة، فؤى لشيء من هذه الخصائص التي تملوك بالإعجاز روعة وتحضرك عند تصورها هيبه، تحيط بالنفس من أقطارها تعلقا باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في اللفظ، أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب، فقد أصبح إذاً اقترانها لا يدع للشك مجالا، لأن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة وأن الألفاظ ثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تغفل له بصريح اللفظ⁽¹⁾، وبذلك يثبت لها الفضل والمزية والاعجاز، نتيجة التفاعل الحاصل في العلاقات الداخلية، في هذا التركيب الاستعاري على نحو مخصوص، وكذا سائر فنون البلاغة، لا تحمل حقيقة الإعجاز، وإنما هو كامن في التركيب والنظم والتأليف، المشتمل على تلك الفنون البلاغية، بحيث لا يقدر المخلوق على إيجاد نظم مثله وتراكيب تشبهه، يقول عبد القاهر: "ولا يمكن أن تجعل الاستعارة الأصل في الإعجاز وأن يقصد إليها؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في أي معدودة، في مواضع من السور الطوال مخصوصة، وإذا امتنع ذلك فيها لم يبق إلا أن يكون في النظم والتأليف؛ لأنه ليس من بعد ما أبطلنا أن يكون فيه إلا النظم"⁽²⁾.

وينع على أولئك البلاغيين الذين ظنوا أن الإعجاز كامن في الألفاظ المفردة، واشتمال النص القرآني على معان مجازية مفردة، ويرى أن أولئك قد جانبوا الصواب، واعتقدوا الأمر على غير وجهة وقبول، ولا يعني نعيه هذا أنه يؤمن بأن الاستعارة تكون في النظم والتشكيل، بل هو يرى مثلهم وقوعها في المفردات لأسباب علمية؛ إلا أن خلافه معهم في بيان أن الإعجاز والإبداع لا يكون في اللفظ المفرد والاستعارة المفردة، وإنما يرجعان إلى طريقة النظم والترتيب والتشكيل، يقول في هذا الصدد: "ومن دقيق ذلك وخفيه، أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى: (قال يئس من الغني واشتعل

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز:53.

⁽²⁾ م.ن:292.

للعلل شيئا ولم تكن بعلائك. يشقيا/ مريم- آ: 4)، لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة، ولم ينسبوا الشرف إلا إليها، ولم يروا للمزية موجبا سواها، هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامهم، وليس الأمر على ذلك، ولا هذا الشرف العظيم، ولا هذه المزية الجليلة، وهذه الروعة التي تدخل على النفوس لمجرد الاستعارة، ولكن لأن يسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء، وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يسند إليه، ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده، مبينا أن ذلك الإسناد وتلك النسبة إلى ذلك الأول، إنما كان من أجل هذا الثاني، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة⁽¹⁾، وهو بذلك يقرر أن المزية في حسن هذا النص القرآني غير كامنة في الاستعارة التي اشتمل عليها، وإنما تعود إلى التركيب كله بجميع أجزائه ومكوناته، التي سبكت بطريقة جعلتها في موقع الإعجاز والتفرد، فأصل الإسناد في هذا التشكيل الاستعاري هو: واشتعل شيب الرأس، والكلام مشتمل على الاستعارة أيضا؛ لأن الاشتعال لم يعهد إسناده إلى الشيب في عادة الخطاب، وإنما يسند إلى الأجسام القابلة للاشتعال، ولو أراد الحقيقة لقال: وانتشر شيب الرأس، إلا أنه استعار الاشتعال بدل الانتشار، ليشير إلى مسألة مهمة في ذلك الانتشار، وهي السرعة والقوة، وفناء كل الشعر الأسود؛ لأن الاشتعال أكثر مبالغة من الانتشار في الدلالة على الأمر، ولكن هذه الاستعارة غلفت بطريقة تركيبية أخرى رسمت ملامح ذلك الانتشار المبالغ فيه، حيث لم يسند الاشتعال إلى الشيب، بل أسند إلى الرأس الذي يشتمل على الشعر، فبين الرأس والشعر ملابسة واتصال، وحول الفاعل الحقيقي ليكون تمييز مبينا لما أبهم في النص، وهذا التحويل للفاعل الحقيقي وجعله تميزا يضيفي توكيدا آخر للنص، دال على الشمول، وأن ذلك الاشتعال لم يبق أثرا للشعر الأسود الأصلي، فالاستعارة متحققة من دون ذلك التحويل في التركيب، ولكن هذا التحويل المشتمل على الاستعارة أعطاها دلالات جديدة وآفاقا بعيدة.

ومن أجل بيان أثر العلاقات الإسنادية في التشكيل الاستعاري، ودور العلاقات الداخلية بين أجزائه ومكوناته، سنتوقف عند مجموعة من النصوص القرآنية، لنبين أثر التركيب في تحديد الاستعارة ورسم ملامحها، والعمل على إبراز جمالياتها، والدقائق التعبيرية التي قدمها التركيب للاستعارة المشتمل عليها، من ذلك الاستعارة التصريحية

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 92.

الواردة في قوله تعالى: () - الو كتاب أنزلناه إليك لتخرج للناس من الظلمات إلى النور يافن
رهم إلى صراطه العزيز الحميد/ إبراهيم- آ: 1) حيث حذف المشبه وهو الكفر وأبقى المشبه
به وهي الظلمات، وكذلك تم حذف الإيمان، وإبقاء النور على سبيل الاستعارة
التصريحية، لكن هذه الاستعارة وإن وقعت في لفظين مفردين هما: (الظلمات والكفر)، إلا
أن التركيب الذي وقعت فيه أسهم إسهاما فنيا في الكشف عنها وتجليتها، فلولا أنه أسند
الإخراج للناس من الظلام إلى النور لما عرفت الاستعارة، بمعنى أن النبي وظيفته إخراج
الناس من الكفر إلى الإيمان بالدعوة والتبليغ، وفي الحقيقة يكون الإخراج من مكان حسي
إلى مكان حسي آخر، كما يدل عليه الاستعمال اللغوي، كما قال تعالى: () - كما أخرجك ربك
من بيتك بالحق فيقام من المؤمنين لكاهن / الأنفال- آ: 5)، إلا أن الإخراج هنا لم
يكن في المحسوسات بل انتقل إلى المعنويات، وهما الكفر والإيمان، ومع ذلك لم يتعد
الإخراج اليهما مباشرة، بل انتقل إلى دلالة معنوية أخرى للكفر والإيمان. وهي الظلمات
والنور، وعملية الإخراج من دون إسنادها إلى النبي المثل عليه الكتاب الهادي يعقل أن
يتم الإخراج من الظلمات إلى النور من دون الاستعارة، إذ يمكن أن يقال: أخرجت ولدي
من الظلام إلى النور، وأقصد المكان، لكن بسبب إسناد الإخراج إلى النبي الهادي صلى الله
عليه وسلم، وعلاقته بالمدعويين انتفت دلالة الظلمات والنور على المكان الحسي، إذ ليس
من وظائف الأنبياء إخراج الناس من الأمكنة المظلمة إلى الأمكنة المضيئة، وإنما إخراجهم
من حالة الضياع والانحراف عن طرق الصواب، وإرجاعهم إلى طريق الرشاد، فلولا
الاسناد في قوله: لتخرج، لما عرفنا الاستعارة. ولما كان هناك تشكيل استعاري أصلا، إذ
يحتمل النص حينئذ الحقيقة، فليس صوابا أن نقول في التحليل: استعار الظلمات والنور
بدل الكفر والإيمان، دون أن نتوقف على أثر ذلك الإسناد الذي منع أن يراد المعنى الأصلي
للظلمات والنور، وهذا معنى اشتمال النص على قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، كما
أن دلالة الإخراج التي تختص بالأماكن والمواضع، تعطي للكفر والإيمان أماكن ومساحات
في الفكر والقلب والضمير، فالنبي يخرج الناس من أماكن الكفر في العقول والقلوب إلى
أماكن الإيمان فيها، وفي ذلك تشخيص للمعنويات، وإظهار لها بهيئة الحسيات المرئية،
فالكفر والإيمان بسبب تعدية الإخراج إليهما حصل لهما وجود مكاني في القلب والفكر
يمكن تشخيصهما والعمل على إحلال أحدهما محل الآخر، وهذا معنى قول أحد النقاد:
نحن إزاء طرفين يتفاعل كل منهما في الآخر ويعدل عنه، إن كل طرف من طرفي الاستعارة

يفقد شيئاً من معناه الأصلي ويكتسب معنى جديداً، نتيجة لتفاعله مع الطرف الآخر داخل سياق الاستعارة، الذي يتفاعل بدوره مع السياق الكامل للعمل الشعري أو الأدبي"⁽¹⁾.

ولو تناولنا قوله تعالى: (*ولما سكت عن موسى الغضب أخذ الألواح وفي مسختها* *وهي ورهيق لهم لرهم يهبون / الأعراف-أ: 154*)، لوجدنا أهمية العلاقة الإسنادية التي أعطت الاستعارة وزنها وقيمتها التعبيرية، فمن المعلوم أن النص مشتمل على استعارة مكنية، تجلت في الفعل(سكت)، بدلا من الفعل(سكن)، حيث أبقى المتكلم المشبه وهو الغضب، وحذف المشبه به وهو (الإنسان)، وأبقى شيئاً من خواص ولوازم ذلك المحذوف ليبدل عليه، وهو الفعل(سكت)، وأسند هذا الفعل الى الغضب استعارة تخيلية، فأصبح الغضب الذي هو انفعال نفسي معنوي متشخصاً متجسماً، بسبب ذلك الإسناد، وروعة الكلام متأنية من التشكيل الذي وقعت فيه الاستعارة، وعملية الإسناد التي تفاجئ السامع وتنبهه الى وجود مستوى غير معهود في الخطاب، فالتشكيل الاستعاري يظهر كمفجر للدلالة، وذلك بالتصوير عن طريق مخالفة ترابنية لنسق التعبير التقليدي، ذاك أن المعهود أن يسكت موسى الغاضب، ويكون الكلام حقيقة، لكن ما الذي حدث، فبدلاً من إسناد الفعل الى موسى الغاضب، حول الإسناد الى الغضب الذي انتاب موسى، وبدلاً من وقوع موسى فاعلاً في النص، تحول الى متعلق بالفعل بواسطة الجار الدال على التجاوز والانتقال، فصار المعنى، سكت الغضب وتجاوز موسى وانتقل عنه، فالجمال في النص وقوته، لا تكمن في الاستعارة والتشبيه بين الغضب والإنسان الذي من خصائصه السكوت، وإنما يكمن في تلك العلاقة الإسنادية المعدولة عن الأصل الوضعي، حيث دلت علاقة الفاعلية على ذهاب الغضب بالكلية، ولم يبق منه شيء في قلب موسى، في حين لو جاء النص على الأصل: سكت موسى الغاضب، لكانت على سكوت موسى، واحتمال بقاء الغضب راجحاً، فعملية العدول عن العلاقة الإسنادية الأصلية كان لتحقيق فائدة لا يمكن للحقيقة أن تؤديه، وأن تقوم به، وهو المقصود بالعدول النحوي السياقي، بمعنى

⁽¹⁾ الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي-عصفور: 226.

التحول الحاصل في التركيب النحوي بإعادة عنصر من عناصر بنائه على نسق مخالف لما سبق ذكره في السياق نفسه⁽¹⁾.

وقصدنا بالعلاقة الاسنادية التي تسهم في جمالية الاستعارة العلاقة الإسنادية التامة أو الناقصة، أعني العلاقة القائمة بين أجزاء الكلام الأساسية كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل، أو العلاقة الإضافية أو الوصفية، فلو توقفنا عند قوله تعالى: (اهدنا الصراط المستقيم/ الفاتحة- أ: 6) لوجدنا الاستعارة التصريحية في كلمة (الصراط)، فالداعي لا يريد الاهتداء الى الطريق، وإنما يريد الاهتداء الى الدين الحق، فجرى في النص عدول عن الأصل الوضعي للحديث، وكان الأصل: اهدنا الدين الحق كالصراط المستقيم، إلا أنه حذف المشبه وأقيم المشبه به مقامه على سبيل الاستعارة التصريحية، وفائدة هذه الاستعارة بينة، لأنها تم من خلالها تشخيص الدين وتجسيمه من خلال تشبيهه بشئ محسوس مشخص مرئي، مع أن الدين عبارة عن الاعتقادات القلبية التي لا يمكن رؤيتها بالحواس، ولكن جمالية الاستعارة ظهرت من خلال العلاقة الإسنادية الناقصة بين الصفة (المستقيم) والموصوف (الصراط)، فمعنى هذا الوصف في هذا التوقيت نبه الى أهمية الاهتداء الى الدين الحق وليس أي طريق أو دين، فالأديان كثيرة، والاعتقادات متنوعة، والداعي يريد الاهتداء الى الدين الحق، فنبه من خلال هذا الوصف للصراط بأنه المراد الدين الحق، ولكن هذا الوصف يناسب المشبه به دون المشبه، ولذا تسمى الاستعارة حينئذ (مرشحة)، ولكن لو جاء النص بالتقدير الآتي: إهدنا الصراط الحق، ليلتئم المشبه المحذوف، لتحول الصراط من كونه طريقا مشخصا محسوسا الى طريق معنوي، وحينئذ تذهب قيمة الاستعارة، التي من أجلها أهداها تشخيص المعنويات وتجسيمها، فالعلاقة الاسنادية بين الصفة والموصوف ساعدت في تحقيق هدف الاستعارة وبيان سر اختيارها، والعلاقات الداخلية التي يتضمنها الترتيب الاستعاري، والتفاعل بين المشبه والمشبه به، لا يظهر جماليته من دون التركيب كله، وهذا ما يؤكد عبد القاهر عليه من أن الصورة المجازية لا تتضح قيمتها المعنوية والشعورية إلا في إطار النظم والسياق⁽²⁾.

⁽¹⁾ الاعجاز القرآني في العدول النحوي السياقي- الهتاري: 5.

⁽²⁾ أسرار البلاغة: 5 وما بعدها.

كما أسهمت العلاقة الإسنادية الإضافية في التشكيل الاستعاري الوارد في قوله تعالى: (فَأَقْهَا إِلَهُهُ لِبَاسٍ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَفُوا يُصْنَعُونَ / النحل- أ: 112)، حيث تمثلت الاستعارة في ذكر المشبه (الجوع) وحذف المشبه به، وهو الشيء الذي يقبل الإحاطة باللباس، وأبقي شيء من خواص ولوازم ذلك المحذوف، من خلال كلمة (لباس) المضافة إلى الجوع، فالجوع شعور نفسي وعضوي بالحاجة إلى الطعام، كما أن الخوف هو انفعال نفسي لعوامل بغية الشعور بالاطمئنان والأمان، وكلاهما ينتابان الإنسان ويدخلان في نفسه ويؤثران فيه، ولو جاء النص بالصورة الآتية: فأذاقهم الله الجوع والخوف، لكان الخوف والجوع مجرد أمرين يعرضان على الإنسان من دون توصيف حقيقي، وتشخيص لأثرهما العميق فيه، ولذا كان المجاز عملية إكساء الألفاظ بدلالات جديدة من خلال عمليات الاقتران غير المعهودة، فينشأ عن ذلك ترابطات وعلاقات فكرية بين معان غير مترابطة سابقا، وهو ليس خروجاً عن قانون اللغة، بل هو يسير بظلمها وضمن علاقاتها المتاحة، وعندما جاءت الاستعارة من خلال التركيب الإسنادي الإضافي (لباس الجوع والخوف) أعطى ذلك الأمر للجوع والخوف تجسيماً من خلال تحويلهما من كونهما أمرين معنويين إلى ثياب يشتمل الإنسان عليهما، وهذا هو العدول التركيبي، حيث لم يعهد في الاستعمال والعرف اللغويين وجود ثياب للجوع والخوف، بل الثياب عادة تكون للإنسان، ولذا يكون تركيب: ثياب الناس والقوم، أمر معتادا معهودا، وأما ثياب الجوع والخوف فخروج عن النمط المعتاد في التركيب اللغوي، والمعرفة العرفية، ولذا تكون: "الاستعارة نقطة إضاءة في ذاتها ثم في السياق الذي يتضمنها مع غرابتها عنه، وإنما ينكشف ذلك لمن يدرك أن الكلمة المعارة ليست من هذا المحيط الذي حكت فيه، وعند هذه الحالة الدلالية يتحقق عنصر المباغته، مما يحيد التنامي النمطي لخطية الدلالات المألوفة، فيسهل ذلك في اتقاد أحاسيس بديلة تحيل على تداعيات جديدة ما كانت لتخطر على البال لولا تصاعد الشعور الجمالي الذي استدعاه مثل هذا التركيب مما يصنعه من إثارة أو إدهاش⁽¹⁾، فهذه الإضافة صار الجوع والخوف ثوبين محيطين بالإنسان، وفي ذلك إشارة إلى شدة ذلك الجوع والخوف الذي نزل بأولئك القوم، حيث أحاط بهم من كل جانب، فلم يجدوا منه فكاكا، ولكن هذا التشكيل الاستعاري لم يتوقف عند حد الإسناد الإضافي، بل تبعه ما يقوي ذلك الجوع والخوف، كما دل عليه التجريد في قوله (فأذاقهم)،

⁽¹⁾ العدول في البلاغة العربية، مقارنة أسلوبية-مراح: 83.

وإنما سميت هذه الاستعارة مجردة؛ لأن التركيب اشتمل على ما يلائم المشبه دون المشبه به، فالإذاقة والتذوق أمر يناسب الجوع والخوف، وإنما جاء التجريد في النص دون الترشيح للاستعارة، أعني ذكر ما يلائم الجوع والخوف دون ما يلائم المشبه به المحذوف كالإنسان المرتدي ثيابه، لأن الغاية تشخيص الجوع والخوف دون توكيد اللباس وإحاطته بهم، فالإحاطة حصلت من خلال الإسناد الإضافي، ولكن الغاية تشخيص ذلك الجوع والخوف، حتى يصير متذوقا محسوسا، فكان التجريد يقوي ذلك التشخيص للمعنوي ويعمل على تجسيمه، فالجوع ثوب يرتدى ويتذوق أيضا، وهذه إحدى وظائف الاستعارة التي شخصها عبد القاهر، بقوله: "إنها تعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ، حتى تخرج من الصدف الواحد عدة من الدرر، وتجي من الغصن الواحد أنواعا من الثمر، ... فإنك لترى بها الجماد حيا ناطقا، والأعجم فصيحاً، والأجسام الخرس مبينة..."⁽¹⁾، وبدلاً من إسناد الإذاقة للجوع والخوف عدل إلى إسناده إلى اللباس، فهم لا يتذوقون الجوع والخوف، بل يتذوقون لباسهما للدلالة على شدة حالة الجوع والخوف التي نزلت بهم، فلم يقتصر في تعذيبهم على الجوع والخوف، بل جميع ما يحيط ذينك من أسباب ونتائج ومؤثرات، فلو كان الإسناد إلى المفعول لاقتصرت الإذاقة على الجوع والخوف، بل عني الفعل إلى لباسهما دونهما، ليعطي صورة متكاملة على شعورهما الكامل بالجوع والخوف مع جميع العوامل والأسباب والنتائج التي تمخضت عنهما، ومن دون هذا التحليل للتشكيل الاستعاري، والعلاقات الإسنادية التي عدل فيها عن أصلها التركيبي، لا يعرف قيمة الاستعارة في الخطاب القرآني، وهذا ما عناه عبد القاهر الجرجاني في تعامله مع فن الاستعارة، فهو يرى أن الألفاظ وحدات دلالية لا تفاضل بينها؛ إلا إذا تألفت مع الوحدات الأخرى، وعنده لا تستمد الاستعارة قيمتها إلا من النظم، ولا تكتسب فضيلتها إلا من السياق، بل إن تفسيرها وفهم معناها لا يمكن تحقيقه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته، وهذه هي النظرة الجمالية الداخلية، فالتشكيل الاستعاري لا يقتصر على اللفظ المستعار، بل على جميع العلاقات التركيبية المحيطة به، وكيفية تركيبها وتأليفها تركيباً وتأليفاً يؤدي الغرض الذي سيق الكلام من أجله، فالقضية في الاستعارة لا تكمن في اختيار اللفظ المستعار، بل في الترتيب والتشكيل الكلامي الذي اشتمل على الاستعارة وغناها بعناصر الروعة والجمال.

⁽¹⁾ أسرار البلاغة- الجرجاني: 43.

ونجد العلاقات الاسنادية التي اشتملت على الاستعارة المكنية الواردة في قوله تعالى:
و) اخفض لهما جناح المثلن الرحمة. وفي ريلوهمها كما عياني صغيرا/ الإسراء- أ: 24
قد أخذت بعدا آخر، حيث أسند الخفض الى الجناح المستعار من الطائر، على أنه قرينة
دالة عليه بسبب حذف المشبه به، ليقوي التخييل الحاصل في التركيب الإضافي(جناح
الذئ)، فمن المعلوم في المستوى المعهود للخطاب أن الذئل والتذلل للوالدين ليس له جناح
في الحقيقة، ولكن لما شبه ذلك التذلل بالطائر المتذلل حنوا على أفراخه، واستعير منه
لفظ الجناح، وأسند الى الذئل، ليرسم صورة من المشاعر الرقيقة في التعامل مع الوالدين
الكبيرين في السن، فالطاعة وحدها لا تكفي إن لم يكن معها رقة في المشاعر، ولطافة في
الأحاسيس، كما يصور تلك الرقة واللطافة ذلك الطائر ذو القلب المليء بالحنو والرحمة،
وهذا التركيب الإضافي المشتمل على الاستعارة، أسند الى فعل الخفض، تقوية للعلاقة
المتخيلة بين تذلل الولد لأبويه وتذلل الطائر على أفراخه، ولكن ليس المراد من النص
قضية الخفض، بل الغاية الأساسية من التشبيه هو التذلل في الطاعة، والوصول بها إلى
أعمق وأعلى درجاتها، وذلك يتضمن من خلال الجار والمجرور(من الرحمة)، فالرحمة هي
المطلوبة وهي الغاية التي يبتغها ويطلبها التركيب الإضافي(جناح الذئل)، وبما أن الجار
والمجرور يناسب(الذئل) المشبه دون (الطائر) المشبه به، فالاستعارة مجردة، ونفيد من هذا
الاختيار أن مجيء الترشيح تارة والتجريد أخرى مرتبط بغاية الخطاب، فإن كانت الغاية
المشبه جيء بالاستعارة المجردة، وإن كانت الغاية المشبه به جيء بالاستعارة مرشحة، ولما
كان التذلل هو المراد من النص جاء الحال(من الرحمة) معينا لذلك ومحددا له.

المصادر والمراجع :

- 1- أثر النحاة في البحث البلاغي: عبد القادر حسين، دار غريب، القاهرة، 1998م.
- 2- أسرار البلاغة. عبد القاهر الجرجاني(ت 474هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، جدة، دار المدني، 1991م.
- 3- الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم: د. عبد الله علي الهتاري، دار الكتاب الثقافي، اربد ، الأردن، 2008م.
- 4- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية للتوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، عبد الحميد هندراوي، بيروت، ط1، 2001م.
- 5- أهم استدراقات الخطيب على السكاكي، بحث عبد الله العمري، جامعة أم القرى.

- 6-الإيضاح في علوم البلاغة. جلال الدين الخطيب القزويني، تحقيق: لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
- 7-البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دمشق، دار القلم، ط1، 1996م.
- 8-البلاغة فنونها وأفنانها: عباس فضل، دار الفرقان، الأردن، ط2، 1996م.
- 9-البلاغة والأسلوبية: د. محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م.
- 10- البيان والتبيين: الجاحظ، عمرو بن بحر(ت255هـ)،؟؟؟
- 11- التصوير البياني بين القدماء والمحدثين، حسني عبد الجليل يوسف، القاهرة، دار الآفاق العربية، 1997م.
- 12- جدلية الأفراد والتركيب في النقد العربي القديم: محمد عبد المطلب، القاهرة، 1995م.
- 13- الحيوان: الجاحظ، عمرو بن بحر(ت255هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى الباي الحلبي، 1965م.
- 14- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني(ت474هـ)، تحقيق: محمد التونجي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1995م.
- 15- الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي: جابر عصفور، بيروت، ط3، 1992م.
- 16- ظاهرة العدول في البلاغة العربية، مقارنة أسلوبية: عبد الحفيظ مراح، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية، 2006.
- 17- علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته: د. صلاح فضل، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1998م.
- 18- فخر الدين الرازي بلاغيا: ماهر مهدي هلال التكريتي، وزارة الاعلام العراقية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1977م.
- 19- لسان العرب: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري(ت755هـ)، بيروت، دار صادر، ط1.
- 20- معاني النحو: د. فاضل السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط1، 2000م.
- 21- معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، أحمد بن الحسين(ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، لبنان، 1979م.
- 22- مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، مطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، 1937م.
- 23- الموافقات في أصول الشريعة: أبو اسحاق إبراهيم بن عاشور الشاطبي(ت790هـ)، تحقيق: مشهور بن آل سليمان، السعودية، ط1، 1997م.
- 24- النكت في إعجاز القرآن، الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ود. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط3، 1976م.

